1- مقدمة :

حقق الاقتصاد السعودي أداءً جيداً خلال فترة الدراسة، إذ حقق معدلات نمو عالية في مختلف القطاعات، وذلك نتيجة لاستمرار التطورات الإيجابية في السوق النفطية بالتوافق مع استمرار وتيرة السياسات الاقتصادية الفاعلة والإصلاحات الهيكلية والتنظيمية الجادة التي تبنتها المملكة العربية السعودية.

غير أن هذا النمو كان مصحوباً بتسارع في معدلات التضخم، والذي يعكس تصاعد أسعار السلع الأساسية، وازدهار الطلب المحلي تدعمه السياسات الاقتصادية الكلية التوسعية والزيادة في الاستثمارات الخاصة، وقيود الطاقة الإنتاجية التي تزداد حدة، لاسيما في قطاع الإسكان.

وتعد ظاهرة التضخم من أهم القضايا الاقتصادية التي تعرقل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول، لذا استحوذت على اهتمام كل من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وذلك نظراً لأثارها وانعكاساتها السلبية على مختلف الأصعدة.

ولأهمية هذه الظاهرة قام الكثير من الاقتصاديين بدراسات تطبيقية عديدة تهدف إلى تحديد العوامل التي تقف وراء هذه الظاهرة، لمحاولة السيطرة عليها ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة لعلاجها.

وفي ذات السياق تبين أن من كل النتائج التي تم استخلاصها من النظريات والدراسات التطبيقية لا توجد نظرية واحدة أو نموذجاً واحداً يمكن استخدامه بشكل متكامل في تفسير سلوك المستوى العام للأسعار في اقتصاد ما، بالرغم من أن معظم الدراسات التطبيقية لم تغفل العوامل الداخلية مثل:عرض النقود وإجمالي الناتج المحلي، والعوامل الخارجية مثل: التضخم المستورد، وتغيرات أسعار الصرف، وسعر الفائدة الأجنبي، إلا أن هناك عوامل تؤثر في اقتصاد بعينه بحكم خصائصه وظروفه الاقتصادية.

ونتيجة لذلك ستقوم هذه الدراسة بتحديد المصادر الداخلية والخارجية للتضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1971–2007م).

1-2مشكلة البحث:

تواجه المملكة العربية السعودية كبقية الدول الأخرى ظاهرة التضخم، بسبب مجموعة من العوامل (المصادر) الداخلية والخارجية نظراً لطبيعة الاقتصاد السعودي.

و ظهرت الضغوط التضخمية في المملكة العربية السعودية في بداية حقبة السبعينات مع بلوغ أسعار النفط مستويات قياسية آنذاك والتي دعمت الارتفاع في مستوى الإنفاق الحكومي، حتى أن معدلات التضخم سجلت ارتفاعات حادة، ففي عام 1974 وصل مستوى التضخم إلى (21٪) و(35٪) في عام 1975، ثم تراجعت معدلات التضخم إلا أنها ما لبثت أن عاودت الظهور بسبب ظروف حرب الخليج الأولى حيث بلغت (4٪) في عام 1980، وتباينت الظروف الاقتصادية والسياسية على المملكة العربية السعودية إلى أن وصلت إلى حرب الخليج الثانية في عام 1990 وارتفعت مستويات التضخم وسجلت مستوى (2٪) بعد انخفاض في المستوى العام للأسعار بلغ (-3٪) و(- 2٪) في عام 1986و1987 على التوالي[1].

كما أنه مع بداية الألفية الثالثة بدأت معدلات التضخم بالصعود وتسجيل مستويات مرتفعة، حيث بلغت (2٪) و(4٪) في عامي 2006 و2007 على التوالي، نتيجة ارتفاع معدلات نمو الإنتاج المحلي وزيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع السيولة بين المواطنين بدعم الإيرادات النفطية والتطورات الإيجابية في السوق النفطية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وارتفاع الطلب الكلي المحلي، وعدم قدرة مواكبة العرض الكلي لنمو الطلب الكلي[2].

---

[1] مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ، (الرياض: مؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد مختلفة).

[2] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، (واشنطن: صندوق النقد الدولي،2007)، 20-56.

ونظراً لكل ما سبق ذكره أعلاه، نجد أن نمو الاقتصاد السعودي يصاحبه ضغوط تضخمية، ومواكبته للتطورات الاقتصادية العالمية والمحلية مرتبطة بنجاحه في تحقيق استمرار الاستقرار في سلوك المستوى العام للأسعار، ومن هنا تتمحور مشكلة هذا البحث في دراسة وتحديد المصادر (المتغيرات) المؤثرة على التضخم في المملكة العربية السعودية وتحديد نموذج قياسي يمثل التضخم في المملكة العربية السعودية، ومن ثم استخلاص توصيات بشأن السياسات المقترحة لعلاج والحد من ظاهرة التضخم.

1-3 أهمية البحث:

تتبلور أهمية البحث في ما يلي:

أولاً: أن الفترة التي تغطيها هذه الدراسة (1971-2007م) تعتبر فترة مهمة في الاقتصاد السعودي، وتعكس التطورات التي حدثت في مختلف المجالات عبر مراحل التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: تحديد العوامل المؤثرة على التضخم في المملكة العربية السعودية بدقة قد يساعد المختصين على رسم السياسات الاقتصادية الكلية (المالية والنقدية) المناسبة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والسيطرة على ظاهرة التضخم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

1-4 هدف البحث:

الهدف من هذا البحث هو دراسة سلوك المستوى العام للأسعار في المملكة العربية السعودية، وذلك عن طريق تحديد العوامل (المتغيرات) الداخلية والخارجية المؤثرة في التضخم قياسياً خلال الفترة (1971–2007م).

1–5 فروض البحث :

نفترض في هذا البحث أن هناك مجموعة من العوامل (المتغيرات) الداخلية والخارجية وفقاً للنظريات والدراسات التطبيقية المتعلقة بالتضخم تؤثر على سلوك المستوى العام للأسعار في المملكة العربية السعودية، والفرضيات التي سوف يتم اختبارها هي:

أولاً: أن هناك علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم في المملكة العربية السعودية.

ثانيا: أن هناك علاقة عكسية بين الدخل والتضخم في المملكة العربية السعودية.

ثالثا: أن هناك علاقة طردية بين التضخم المستورد والتضخم في المملكة العربية السعودية.

رابعا: أن هناك علاقة طردية بين سعر صرف الريال والتضخم في المملكة العربية السعودية

خامساً: أن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة على الريال والتضخم في المملكة العربية السعودية.

1–6 نطاق البحث:

سوف تتم دراسة التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1971–2007م).

1–7 منهج البحث:

من أجل تحديد العوامل المؤثرة على التضخم: سيتم بناء نموذج قياسي للتضخم في المملكة العربية السعودية، بالاعتماد على المنهج النقدي للتضخم، إضافة للعوامل الخارجية التي يعتقد بأنها قد تؤثر على التضخم في المملكة العربية السعودية، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وذلك عن طريق سلاسل زمنية للبيانات تبدأ من عام 1971 إلى عام 2007م.

1-8 مصادر البيانات:

ستستخدم هذه الدراسة سلسة بيانات سنوية للمتغيرات الداخلة في النموذج تغطي الفترة من 1971 إلى 2007م، وتم الحصول على بيانات المتغيرات من عدة مصادر وهي: "خطط التنمية حقائق وأرقام" الصادر عن وزارة التخطيط بالسعودية لأعداد مختلفة، و"التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي" الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي لأعداد مختلفة، إضافة إلى " نشرة الإحصائيات العالمية IFS " الصادرة عن صندوق النقد الدولي لأعداد مختلفة. وتجدر الإشارة إلى صعوبة الحصول على بعض بيانات المتغيرات الموجودة في نشرة الإحصائيات العالمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي لعدم توفر هذه النشرات.

1-9 تنظيم البحث:

الفصل الأول: ويشتمل على المقدمة، ومشكلة البحث، وأهمية البحث، وهدف البحث، ونطاق البحث، ومنهج البحث، ومصادر البيانات، وتنظيم البحث.

الفصل الثاني: أدبيات البحث وتتضمن النظريات والدراسات التطبيقية السابقة المتعلقة بالتضخم.

الفصل الثالث: يتضمن بعض أهم خصائص الاقتصاد السعودي، ويحتوي على دراسة التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(1971–2007م)، والآثار السلبية للتضخم في الدول النامية.

الفصل الرابع: تحديد نموذج قياسي للتضخم في المملكة العربية السعودية.

الفصل الخامس: تقدير النموذج القياسي وتحليل نتائج التقدير.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات.